مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352– 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الثامن / العدد الأول
جوان 2021

OEB Univ. Publish. Co.

مشكلة الفساد الاقتصادي وتقييم جهود مكافحته في الدول العربية

The problem of economic corruption and the evaluation of efforts to combat it in the Arabe countries

نبيل أبوطير [1]*

[1] جامعة محمد الشريف مساعدية – سوق أهراس، الجزائر، *abutair.univ@gmail.com*

تاريخ الاستلام: 2021/05/08 تاريخ قبول النشر: 2021/06/13 تاريخ النشر: 2021/06/30

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مشكلة الفساد الاقتصادي كظاهرة خطيرة تعاني منها الدول العربية والأسباب والآثار الناجمة عنها وكذلك تقييم جهودها في مكافحة الفساد من خلال مؤشر مدركات الفساد كأداة للقياس والتقييم.

وقد خلصت الدراسة إلى تفشي الفساد الاقتصادي في الدول العربية بشكل كبير وأن الجهود العربية لمكافحته متباينة وإجمالا غير فعالة.

الكلمات المفتاحية: الفساد الاقتصادي، الدول العربية، مؤشر مدركات الفساد، مكافحة الفساد.

تصنيف **JEL** : Q57، Q53، P11، D73.

Abstract:

This study aimed at highlighting and shedding light at the problem of economic corruption, as a dangerous and serious phenomenon that arab countries are suffering from and the causes and consequences resulting from it and also assess their efforts in combating corruption through the corruption perception index as a tool for measuring and evaluating

The study has reached that economic corruption has spread in arab countries in a large scale and efforts of arab to combat it are varied and generally are ineffective.

Keywords: economic corruption, Arab countries, corruption perception index, Anti-corruption.

Jel Classification Codes: Q57 ; Q53 ; P11 ; D73.

***المؤلف المرسل:** نبيل أبوطير

1. مقدمة :

يعد الفساد الاقتصادي من صور الفساد التي تعاني منها الدول المتقدمة والنامية على حد السواء وإن كان تواجدها في الدول النامية أشد انتشارا وأكثر خطورة بسبب تفشي الفساد السياسي أين تغيب الحريات والعدالة واستقلالية المؤسسات، ما يمثل مرتعا خصبا لتفشي ظاهرة الفساد الاقتصادي وهو بدوره ينعكس سلبا على مختلف أشكال التنمية ومستوياتها وعلى حياة الأفراد ورفاهيتهم، ويسبب الكثير من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية تكون نتيجتها في بعض الأحيان إفلاس الدول اقتصاديا وماليا وربما انهيارها سياسيا. وفي محاولة للإصلاح ومكافحة الفساد الاقتصادي عملت الدول فرادى أو جماعات أو من خلال منظمات دولية مستقلة أو حكومية على مكافحة الفساد وتفعيل عمل مؤسساتها الرقابية ودعمها.

أما عربيا فإن الفساد ظاهرة مستفحلة في جميع القطاعات وعند جميع الفئات وممتدة لعقود طويلة كانت نتيجتها تخلف وانهيار عربي على جميع المستويات اقتصاديا وماليا واجتماعيا، إذا ما استثنينا الدول النفطية التي تعيش أوضاعا اقتصادية أفضل بالمقارنة مع الدول العربية الفقيرة بالموارد النفطية. وترتبط ظاهرة الفساد الاقتصادي في الدول العربية بشكل رئيسي بالفساد السياسي وما ينجم عنه من غياب النزاهة والشفافية والرقابة واستقلالية مؤسسات الدولة، علاوة على النزاعات والصراعات الأمنية والسياسية التي عانت منها بعض الدول العربية مؤخرا ولازالت. وقد بلغ الفساد الاقتصادي درجة خطيرة في بعض الدول العربية عجزت معه كل سياسات الإصلاح المعتمدة بسبب فساد القوانين والتشريعات من جهة وفساد المسؤولين من جهة أخرى.

- **إشكالية الدراسة:**

بناء على ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية : **إلى أي مدى يمكن اعتبار جهود الدول العربية فعالة ومجدية في مكافحة الفساد الاقتصادي في ظل انتشار الفساد السياسي.**

- **فرضيات الدراسة:**

- الإصلاح السياسي واستقلالية مؤسسات الدولة يساهم في مكافحة الفساد الاقتصادي.

- انضمام الدول العربية إلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية لمكافحة الفساد تدعم الجهود العربية لمكافحة الفساد الاقتصادي.

- **أهداف الدراسة:**

يسعى الباحث من هذه الدراسة تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- تسليط الضوء على واقع الفساد الاقتصادي وانعكاساته على التنمية.
- إبراز جهود الدول العربية في مكافحة الفساد ومدى فعاليتها.
- تسليط الضوء على مؤشر مدركات الفساد كأداة للقياس والتقييم.

- **أهمية الدراسة:**

تتجلى أهمية الدراسة في خطورة الفساد الاقتصادي كظاهرة منتشرة في العالم والمنطقة العربية تحديدا وانعكاسات ذلك على مختلف أشكال التنمية، لهذا فإن الكشف عن الفساد الاقتصادي ومعرفة مدى تفشيه في الدول العربية يسمح لها من تقييم جهودها في مكافحة الفساد ومراجعتها.

- **منهج البحث:**

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي الذي يناسب هذا النوع من المواضيع كما اعتمدنا على المنهج التحليلي في تحليل البيانات والمؤشرات الدولية وتحديدا مؤشر مدركات الفساد (CPI) الصادر عن منظمة الشفافية الدولية.

- **هيكل الدراسة:**

للإحاطة بجوانب موضوع البحث قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية هي:

أولا– ماهية الفساد الاقتصادي، أسبابه وأثاره.

ثانيا– الجهود العربية لمكافحة الفساد.

ثالثا– مؤشر مدركات الفساد كأداة للقياس والتقييم.

2. ماهية الفساد الاقتصادي، أسبابه وأثاره

1.2 ماهية الفساد الاقتصادي:

الفساد هو استخدام الوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة تتخذ أشكالا متعددة منها الحصول على الرشوة أو العمولات من خلال تقديم خدمة، أو عرض عقود المشتريات والخدمة الحكومية أو إفشاء معلومات عن تلك العقود أو المساعدة في التهرب عن دفع

الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الممارسات. وهي أيضا مجمل الممارسات المنحرفة والاستغلالية للاحتكارات الاقتصادية وقطاعات الأعمال التي تستهدف تحقيق منافع اقتصادية خاصة على حساب مصلحة المجتمع بما لا يتناسب مع القيمة المضافة التي تسهم بها، وعادة ما تحدث مثل هذه الممارسات بسبب غياب الرقابة أو ضعف القواعد الحاكمة والمنظمة للمنافع الاقتصادية (حمودي، 2018، ص 30).

وفي هذا الإطار تناول العديد من الخبراء الاقتصاديين والمنظمات الدولية تعريف الفساد الاقتصادي. فحسب johnston هو"سوء استخدام أطراف أو أفراد عموميين للأدوار والموارد العمومية أو استخدامها لأشكال غير شرعية من النفوذ السياسي" ولم يخرج تعريف بعض الاقتصاديين أمثال كباولو ماور ومايكل جونسون عن أنه إساءة استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص يتحقق حينما يتقبل الموظف الرشوة أو يطلبها أو يستجديها أو يبتزها، كما عرَف معجم أوكسفورد الانجليزي الفساد الاقتصادي بأنه " الانحراف عن مبادئ الأمانة في أداء الوظائف العامة أو القيام بممارسات يشوبها الفساد في مؤسسات الدولة أو الإدارات الحكومية وذلك مقابل الحصول على رشوة أو تحقيق منافع خاصة" (الجمل، 2015، ص ص 532-533).

أما منظمة الشفافية الدولية فعرفت الفساد في بداياتها على أنه "سوء استخدام السلطة الممنوحة من أجل تحقيق منفعة خاصة"، لكنها وتحت تأثير اجتهادات عدد من الباحثين مثل suzan Rose Ackerman أعادت تعريفه بأنه " السلوك الذي يمارسه المسؤولون في القطاع العام أو القطاع الحكومي سواء كانوا سياسيين أو موظفين مدنيين بهدف إثراء أنفسهم أو أقربائهم بصورة غير قانونية، ومن خلال إساءة استخدام السلطة الممنوحة لهم" (فاروق، 2011، ص 27).

وقد حدد Edelhertz تصنيفا للفساد الاقتصادي كما يلي: (حمودي، 2018، ص 31)

- جرائم يرتكبها أفراد يعملون بشكل فردي بهدف الوصول إلى أهداف معينة كالتهرب الجمركي، لذلك يسعون إلى إغراء موظفي الجمارك للتلاعب بالتقديرات الجمركية أو غض الطرف عن بعض السلع الواردة.
- جرائم يرتكبها أفراد في إطار ممارساتهم لمهماتهم ووظائفهم الرسمية الحكومية والتي من خلالها يمتلكون سلطات داخل المؤسسات الحكومية والرسمية عن طريق

انتهاكاتهم لواجباتهم وانتهاكاتهم للأمانة العامة والصدق الواجبين في العمل بارتكابهم الجرائم.

- الجرائم المصاحبة للأعمال الرسمية مثل جرائم ضد الحكومة وغش السلع والمشتريات.
- غش كبار الموظفين في المؤسسات الحكومية بوصفها جرائم عمل ونشاطا محوريا يدور في فلكه العديد من صور الجرائم التي يصعب ضبطها وإدانتها نظرا لما يتمتع به هؤلاء الموظفون من سلطات وعلاقات اجتماعية وقانونية.

2.2 أسباب الفساد الاقتصادي:

تتعدد الأسباب والدوافع المسببة للفساد تبعا للظروف والبيئة المحيطة بها وتختلف درجتها وخطورتها من دولة لأخرى فقد تكون وراءها أسباب اقتصادية واجتماعية أو ثقافية وسياسية ويمكن إيجازها كما يلي:

1.2.2 أسباب اقتصادية:

العامل الاقتصادي له دور مهم في تفشي ظاهرة الفساد وتأثيره يختلف كما وكيفا تبعا للظروف الاقتصادية المختلفة. فالنقص في مدخولات الأفراد إلى مستويات متدنية لا تتناسب مع مستوى المعيشة، وعدم تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي عوامل من شأنها تدفع الأفراد للبحث عن طرق أخرى غير مشروعة لزيادة دخلهم. وعليه يمكن إجمال الأسباب الاقتصادية في طبيعة النظام الاقتصادي القائم، وإتباع سياسات مالية خاطئة، البطالة والفقر وانخفاض رواتب الموظفين، كلها عوامل من شانها تدفع الأفراد للفساد بمختلف أشكاله (قبو، 2018، ص ص 102-103). وهناك أسباب اقتصادية أخرى نوجزها كما يلي: (طالب و العامري، 2014، ص ص 59-60)

- تعطيل آليات السوق وتدخل الدولة بشكل كبير مما يشل المبادرات الفردية والخاصة.
- عدم فاعلية نظم الرقابة الاقتصادية والمالية في المؤسسات.
- سيطرة الدولة على الاقتصاد أو احتكار عدد محدود من المؤسسات لمعظم القطاع الاقتصادي.
- تدهور قيمة العملة بسبب التضخم.
- محدودية فرص الاستثمار والتهافت على شراء الوظائف ودفع الرشاوى لتأمينها.

2.2.2 أسباب اجتماعية وثقافية:

تكمن هذه الأسباب في تأثير القيم الاجتماعية والأخلاقية والدينية للمجتمع ومدى تمسك الأفراد بها وتأثيرها ومدى القدرة على نقلها إلى داخل المؤسسة التي يعملون فيها، فوجود أطر أخلاقية لسلوكيات الأفراد في المجتمع ستكون بمثابة الموانع ضد الانحراف أو الانسياق نحو أطر ضعيفة وهشة ممثلة في الفساد. ومن الأسباب الاجتماعية ذات الأثر البالغ في انتشار ظاهرة الفساد التفاوت الطبقي في المجتمع الواحد والهجرة الداخلية والخارجية والعادات والأعراف والتقاليد وغياب الوازع الأخلاقي والديني للأفراد (قبو، 2018، ص 104).

3.2.2 أسباب سياسية:

تعد الأسباب السياسية السبب الرئيسي بل الأساس لكل أنواع الفساد وهو الأخطر لأنه يؤدي إلى فساد أجهزة الدولة جميعها، فنهب المال العام وانعدام سيادة القانون أو سيادته على المغلوبين على أمرهم فقط يأتي من واقع تركز السلطة السياسية في أيدي مجموعة محددة تختزل في ذاتها السلطات جميعا وتعد هذه الأسباب هي الأخطر من نوعها لأنها تقود إلى الولاءات الحزبية التي تقود إلى تحقيق مصالح أقلية على حساب المصلحة العامة (قبو، 2018، ص107).

3.2 أثار الفساد الاقتصادي

1.3.2 الآثار الاقتصادية:

لاشك أن الآثار الاقتصادية كبيرة وخطيرة فهي تمس بركن أساسي من أركان الدولة وهو القطاع الاقتصادي والتي تشمل النشاط المالي والتجاري للدولة والمواطنين سواء كانت المشاريع كبرى أو صغرى فإنها توثر بشكل مباشر على معدل النمو والدخل القومي ودخل الأفراد، وطريقة حياتهم ومعيشتهم ونتيجة لذلك يمكن اعتبار الآثار الاقتصادية للفساد من أخطر الآثار التي تمس المجتمع وتداعياتها توثر بشكل كبير على الجوانب الاجتماعية والسياسية للمجتمع (عبدو، 2019، ص 39).

كما ينجم عن الفساد أثار اقتصادية أخرى نذكر منها: (التنير، 2009، ص ص 28-29)

- يسبب الفساد انخفاض الإيرادات العامة ويزيد من النفقات ومدة تنفيذ المشاريع.

- يقلّل الفساد من النوعية والجودة والكفاءة بسبب رسو المناقصات على الموّردين الذين لا يتمتعون بالكفاءة اللازمة.
- يسبب الفساد الارتباك في تخصص الموارد من خلال انخفاض قدرة الدولة على فرض الرقابة والفشل في إدارة السوق.

2.3.2 الآثار الاجتماعية والثقافية:

بالإضافة للآثار الاقتصادية فإن الفساد الاقتصادي ينعكس سلبا على الوضع الاجتماعي والثقافي لأفراد المجتمع من خلال انهيار البنية الاجتماعية والثقافية. فعندما تتقبل أجيال المواطنين الفساد كأسلوب في العمل، وطريقة للحصول على مزايا في المجتمع يبدأ النسيج الأخلاقي المجتمعي في الانهيار، إضافة إلى إشاعة روح اليأس بين أبناء المجتمع، التفاوت الطبقي وتوسيع الهوة بين الأغنياء والفقراء والشعور بالحرمان لدى فئات كبيرة من المجتمع (كنعان، 2008، ص ص 126-127).

3.3.2 الآثار السياسية:

عندما يتفشى الفساد في بلد ما فإن عواقبه خطيرة على الأوضاع السياسية حيث يؤدي إلى إضعاف الدولة وفقدان الشرعية الشعبية للأنظمة الحاكمة وتعم الفوضى وتؤدي إلى سقوط الحكومات والدول ولنا في تجارب الدول العربية أكبر دليل على ذلك. ويمكن تلخيص الآثار السياسية للفساد الاقتصادي كما يلي : (دغمش، 2018، ص ص 114-115)

- غياب الشرعية السياسية وضعف المشاركة الشعبية في الاستحقاقات الانتخابية المختلفة وتقلص دور الأحزاب وضعفها.
- غياب الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة السياسية.
- تشويه المناخ الديمقراطي في المجتمع وبروز الأنظمة الاستبدادية وشراء أصوات الناخبين.
- التمويل غير المشروع للحملات الانتخابية.

3. الجهود العربية لمكافحة الفساد

في إطار سعي الدول العربية لمكافحة الفساد أبرمت العديد من الاتفاقيات الإقليمية والدولية وأنشئت هيئات ومؤسسات بهدف الكشف عن الفساد ومكافحته وقد كانت الجهود العربية في هذا المجال ترتكز خاصة على التعاون العربي والدولي.

1.3الإطار العربي لمكافحة الفساد

1.1.3 الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد:

جرى التوقيع على الاتفاقية بالقاهرة بتاريخ 2010/12/21 بعد موافقة مجلسا وزراء الداخلية والعدل العرب في اجتماعهما المشترك المنعقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. ودخلت الاتفاقية التي تضمنت 35 مادة بالإضافة إلى الديباجة حيز التنفيذ بتاريخ 2013/06/29 بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ إيداع وثائق التصديق عليها من قبل سبع دول عربية وذلك عملا بالفقرة 3 من المادة 35 وتهدف الاتفاقية كما هو مذكور في مادتها الثانية إلى: (جامعة الدول العربية، 2021)

- تعزيز التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته وكشفه بكل أشكاله، وسائر الجرائم المتصلة به وملاحقة مرتكبيها.
- تعزيز التعاون العربي على الوقاية من الفساد ومكافحته وكشفه واسترداد الموجودات.
- تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون.
- تشجيع الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني على المشاركة الفعالة في منع ومكافحة الفساد.

2.1.3 الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود:

من أشكال التعاون العربي لمكافحة الفساد التوقيع على الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية من طرف مجلسا وزراء الداخلية والعدل العرب في اجتماعهما المنعقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة يوم 2010/12/21. دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ يوم 10/05/ 2013 تتكون الاتفاقية من 4 فصول و40 مادة وتهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز التعاون العربي لمنع ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية (جامعة الدول العربية، 2021).

3.1.3 الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد:

تأسست الشبكة العربية في 30 جويلية 2008 وتضم في عضويتها 48 وزارة وهيئة رسمية من 18 بلدا عربيا بالإضافة إلى عضوين مراقبين و"مجموعة غير حكومية" تشمل 28 منظمة مستقلة من المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجال الأكاديمي مما يجعلها أول آلية إقليمية عربية تجمع جهات حكومية وغير حكومية بهدف التشاور والتعاون ضد

الفساد. تعمل الشبكة العربية بدعم من المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يستضيف وحدة الدعم الإقليمية الخاصة بها. كما تتعاون مع منظمات أخرى، ومن بينها جامعة الدول العربية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، 2021).

وتسعى الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد إلى تحقيق الغرض العام من إنشائها عبر تحقيق ستة أهداف مهمة وتشمل: (الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، 2009)

- إرساء علاقات التواصل والتعاون بين صانعي السياسات والاختصاصيين العرب في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، في إطار عملي وفعال ومنسق.
- تعميق حوار السياسات وعملية بناء المعرفة والقدرات على المستوى الإقليمي في مختلف المجالات ذات الصلة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.
- توفير آليات للتعلم والمشورة بين النظراء وتسهيل بناء الشراكات المستدامة على المستوى الإقليمي والوطني بغية المساهمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.
- تدعيم الأطر والآليات الهادفة لتطوير معايير التقييم ومؤشرات قياس الأداء في الدول المشاركة لرصد التقدم في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.
- تطوير ركائز متينة وفعالة لشراكة فعلية ومنتجة مع هيئات المجتمع المدني والإعلام والقطاع الخاص والبرلمانيين، لما ينسجم مع الأنظمة القانونية الداخلية للدول العربية.
- تعزيز إمكانيات التعاون وتفادي الازدواجية مع الجهود الدولية والإقليمية والوطنية الأخرى التي تصب في خدمة أهداف الشبكة من خلال إيجاد آلية كفوءة للتنسيق مع الجهات المعنية.

4.1.3 المنظمة العربية لمكافحة الفساد:

تأسست المنظمة سنة 2005 واتخذت من بيروت عاصمة لبنان مقرا عاما لها وهي مؤسسة أهلية مستقلة. بوادر تأسيس المنظمة كان عقب مؤتمر عقده مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت من 20-23 سبتمبر 2004 حضره نخبة من المفكرين والعاملين في الحقل العام جمعهم اهتمامهم بأمور الشفافية ومناهضة الفساد والحكم الصالح في الدول

العربية وتسعى المنظمة إلى تعزيز الحكم الصالح والمفاهيم الديمقراطية في المجتمع العربي (المنظمة العربية لمكافحة الفساد، 2021).

وتسعى المنظمة العربية لمكافحة الفساد لتحقيق جملة من الأهداف وهي: (المنظمة العربية لمكافحة الفساد، 2021)

- إحداث الوعي وتوسيع الإدراك بأهمية مناهضة الفساد وحماية المصالح العامة والمال العام.
- كشف التأثير السيئ للفساد على الوئام والتماسك الاجتماعي وعلى عملية التنمية المستدامة والأضرار التي يلحقها بالاقتصاد الوطني والثروة القومية.
- توجيه اهتمام المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني نحو أهمية النشاط المعادي للفساد، وأهمية كشف مواقع الفساد وفضحها والإصرار على إصلاح الأوضاع.
- تشجيع ثقافة وممارسات الشفافية والتداول الحر للرأي والمعلومات وإرساء قواعد ومستلزمات بناء الحكم الصالح عبر تعزيز الديمقراطية والرقابة والمحاسبة والتي بدورها تأسس لمنع الفساد.
- رصد وتشخيص القصور الهيكلي في نظم المحاسبة العامة في الإدارات الحكومية، وفي شركات ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع.

2.3 الإطار الدولي لمكافحة الفساد:

إن الضغوط الخارجية والتوجه العالمي نحو مكافحة الفساد دفعت القادة السياسيين في المنطقة العربية إلى تبني قضايا الفساد بالكشف عنها ومحاربتها. وفي هذا الإطار شارك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ولسنوات طويلة في الجهود الإصلاحية في المنطقة العربية كما قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ برنامج إقليمي ضخم يركز على مكافحة الفساد. وعمل كل من المكتب والبرنامج على الدفع باتجاه درجة أعلى من الالتزام باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، 2014).

وقد انضمت الدول العربية لهذا الجهد الدولي وبقوة من خلال مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية والتي شكلت نقطة تحول رئيسية نحو جهد عربي شامل ومشترك في مكافحة الفساد وقد جرى تأكيد هذه الإرادة العربية في مكافحة الفساد خلال فعاليات المؤتمر الإقليمي الذي عقد في منطقة البحر الميت بالأردن بتاريخ 21-23

جانفي 2008 والذي أطلق مشروع تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول العربية بحضور وزراء عدل ومسؤولين حكوميين وممثلين رفيعي المستوى من السلطة القضائية والجهات المعنية بمكافحة الفساد من 19 دولة عربية، إضافة إلى ممثلين عن المجتمع المدني والإعلام والقطاع الخاص وخبراء إقليميين ودوليين. وقد كرّس هذا المؤتمر التزام الدول العربية بتفعيل جهودها لمكافحة الفساد عبر بناء قدراتها على تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (حرب، 2010).

4. مؤشر مدركات الفساد كأداة للقياس والتقييم

1.4 التعريف:

أطلق مؤشر مدركات الفساد سنة 1995 كمؤشر مركب يستخدم لقياس مدركات الفساد في القطاع العام في مختلف دول العالم، وخلال السنوات العشرين الماضية أجريت تعديلات وتحسينات على المصادر المستخدمة والمنهجية المعتمدة لإعداد المؤشر وفي عام 2013 أدخلت تغييرات هامة على المنهجية من أجل إمكانية إجراء مقارنة الدرجات على مر الزمن. ويصنف مؤشر مدركات الفساد درجات ومراتب الدول/الأقاليم استنادا إلى مدى فساد القطاع العام في البلد حسب إدراك الخبراء والمسؤولين التنفيذيين في قطاع الأعمال، وهو مؤشر مركب يجمع بين 13 دراسة مسحية وتقييمات للفساد أجرتها مجموعة متنوعة من المؤسسات المرموقة ويعتبر مؤشر مدركات الفساد هو المؤشر الأكثر استخداما وانتشارا في أنحاء العالم. ويستخدم مؤشر مدركات الفساد مقياسا يتدرج من 0 إلى 100 حيث تشير الدرجة "0" إلى الأكثر فسادا والدرجة "100" إلى الأكثر نزاهة (transparencey international, 2020). ويعتمد مؤشر مدركات الفساد لسنة 2020 على 13 مصدرا للبيانات من 12 مؤسسة مستقلة ومختصة في تحليل الحوكمة ومناخ الأعمال لـ 180 دولة وهي : (transparencey international, 2020)

- السياسة القطرية وتقييم المؤسسات لبنك التنمية الأفريقي 2018.
- مؤشرات الحوكمة المستدامة الصادرة عن مؤسسة برتلسمان (Bertelsman Stiftung) لسنة 2020.
- مؤشر التحول الصادر عن مؤسسة برتلمسان (Bertelsman Stiftung) لسنة 2020.

- تصنيف المخاطر للدول الصادر عن وحدة التحريات الاقتصادية لمجموعة الإيكونوميست (Economist) لسنة 2020.
- تقرير فريدوم هاوس (Freedom House) عن الدول التي تمر بمرحلة انتقالية لسنة 2020.
- تصنيف المخاطر للدول الصادر عن وكالة غلوبال إنسايت (Global Insight) لسنة 2019.
- الكتاب السنوي للتنافسية العالمية–استطلاع أراء التنفيذيين الصادر عن المعهد الدولي للتنمية سنة 2020.
- التقييم الأسيوي الصادر عن الشركة الاستشارية لتقييم المخاطر السياسية والاقتصادية لسنة 2020.
- الدليل العالمي لمخاطر الدول الصادر عن مؤسسة خدمات المخاطر السياسية لسنة 2020.
- سياسة البنك الدولي القطرية وتقييم المؤسسات لسنة 2019.
- استطلاع أراء التنفيذيين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2019.
- مؤشر استطلاع أراء الخبراء الصادر عن المشروع العالمي لسيادة القانون لسنة 2020.
- مشروع أنماط الديمقراطية (V.10V-Dem) لسنة 2020.

أما المظاهر التي يغطيها مؤشر مدركات الفساد فهي: (شعلان، 2019)

- الرشوة.
- اختلاس المال العام.
- الذين يستغلون المناصب العامة لتحقيق مكاسب شخصية دون مواجهة العواقب.
- قدرة الحكومات على الحد من الفساد وفرض آليات فعالة لتكريس مبدأ النزاهة في القطاع العام.
- عبء الإجراءات الروتينية والبروقراطية المبالغ فيها ما من شأنه زيادة فرص ظهور الفساد.
- المفارقة بين التعيينات القائمة على الكفاءة والتعيينات القائمة على المحاباة في الوظيفة العمومية.

- ملاحقات قضائية جنائية حقيقية لمسؤولين فاسدين.
- قوانين كافية تتعلق بالتصريح بالممتلكات والذمة المالية ومنع تضارب المصالح في صفوف الموظفين العموميين.
- توفير الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد والصحفيين والمحققين لدى تبليغهم عن حالات الرشوة والفساد.
- السيطرة على الدولة من قبل أصحاب المصالح الشخصية الضيقة.
- قدرة المجتمع المدني على النفاذ إلى المعلومة فيما يتعلق بالشؤون العامة.

2.4 مؤشر مدركات الفساد على المستوى العالمي:

أظهر مؤشر مدركات الفساد لسنة 2020 أن ثلثي البلدان التي أجريت عليها الدراسة من مجموع 180 دولة حصلت على درجات أقل من 50 وبمعدل 43 درجة فقط، هذا يعني أن الكثير من الدول تعاني من الفساد، وجهود مكافحة الفساد في القطاع العام لازالت غير فعالة للكثير من الدول (transparencey international, 2020). والشكل رقم (01) يوضح أفضل وأسوء الدول على مؤشر مدركات الفساد سنة 2020.

الشكل 1: أفضل وأسوء الدول على مؤشر مدركات الفساد لسنة 2020

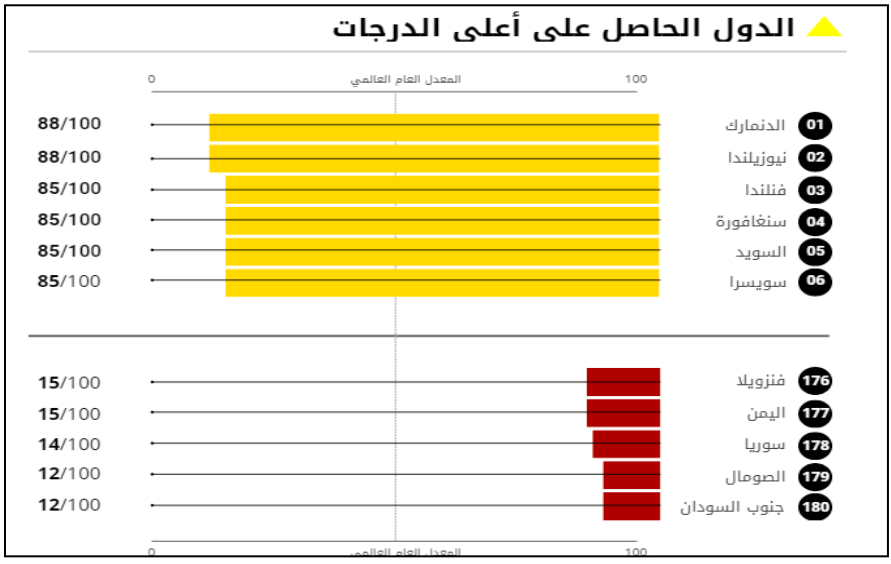

Source : transparency international, https://www.transparency.org/ar/news/cpi-2020-global-highlights (consulté le 08/03/2021).

من الشكل رقم1 يتضح أن الدول المتقدمة اقتصاديا واجتماعيا وذات الأنظمة الديمقراطية هي الأكثر نزاهة وشفافية وعلى رأسها الدانمارك ونيوزيلندا بحصول كل منهما على 88 درجة على مؤشر مدركات الفساد سنة 2020 بينما الدول الأكثر فسادا فهي دول تعيش أوضاعا اقتصادية ومالية متدهورة وظروف أمنية غير مستقرة وأنظمتها السياسية غير ديمقراطية، حيث حلت جنوب السودان والصومال في ذيل الترتيب بحصول كل منهما على 12 درجة فقط وهذا يعني الأكثر فسادا في العالم، تليهما سوريا (14 درجة) واليمن (15 درجة) وفنزويلا (15 درجة).

3.4 مؤشر مدركات الفساد في الدول العربية سنة 2020:

يُظهر مؤشر مدركات الفساد لسنة 2020 أن غالبية الدول العربية تحصلت على درجات أقل من المعدل العالمي المقدر بـ 43 درجة وبمعدل متوسط 34 فقط حيث تصدرت الإمارات العربية المتحدة الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد بحصولها على 71 نقطة (المرتبة 21 عالميا) تليها قطر 63 درجة (المرتبة 30 عالميا) ثم عمان 54 درجة (المرتبة 49) عالميا أما في أخر الترتيب العربي فكانت الصومال برصيد 12 نقطة (المرتبة 179 عالميا) وسوريا 14 درجة (المرتبة 178 عالميا) واليمن 15 درجة (176 عالميا) أما الجزائر فقد تحصلت على 36 درجة والمرتبة 104عالميا كما هو موضح في الشكل 2.

الشكل 2: ترتيب ودرجات الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد لسنة 2020

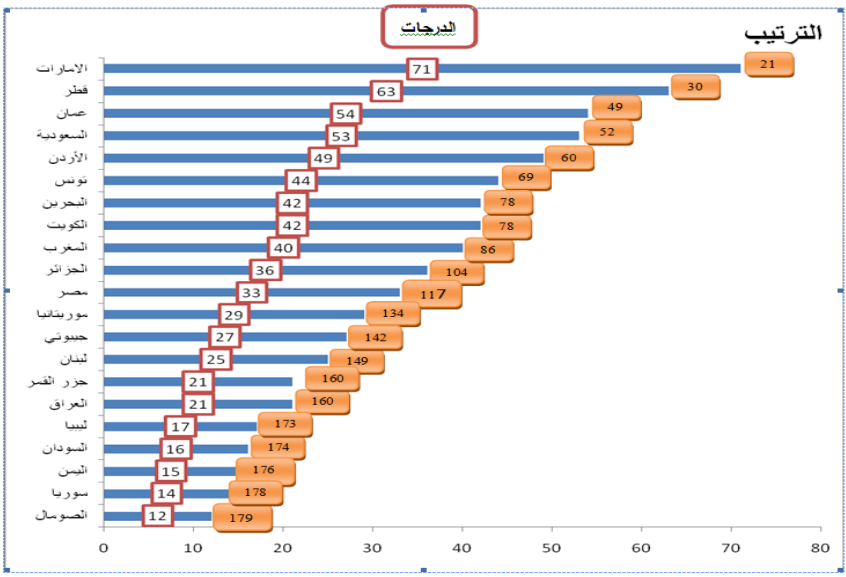

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات منظمة الشفافية الدولية،
https://www.transparency.org/en/cpi/2020/index/nzl , consulté le (27/04/2021).

من الشكل 2 يتبين أن الدول العربية المستقرة سياسيا واقتصاديا كالإمارات وقطر التي تحصلتا على 71 و63 درجة على الترتيب على مؤشر مدركات الفساد سنة 2020 الأقل فسادا عربيا بينما الدول العربية التي تعيش ظروف أمنية متوترة وغير مستقرة سياسيا كانت الأكثر فسادا منها 5 دول عربية كانت ضمن المراتب العشرة الأخيرة عالميا وهي الصومال، سوريا، اليمن، السودان وليبيا على الترتيب وهذا يعني أن تفشي الفساد الاقتصادي في الدول العربية مرتبط بشكل وثيق بالظروف السياسية فكلما كان الوضع السياسي غير مستقر ومتدهور فإنه ينعكس سلبا على الوضع الاقتصادي وأيضا على جهود مكافحة الفساد للدولة.

وبالمقارنة مع سنة 2019 نلاحظ نجاح بعض الدول العربية من تحقيق تقدم طفيف على مؤشر مدركات الفساد لسنة 2020 مثل الجزائر التي تحصلت على 36 درجة مقابل 35 في سنة 2019 ويرجع ذلك للإجراءات التي أقرتها الحكومة في محاسبة المسؤولين السابقين المتهمين بالفساد ونفس الشيء قطر، الأردن وتونس التي تقدمت أيضا

بدرجة واحدة وفي المقابل نشهد تراجع طفيف لدول عربية أخرى مثل المغرب، مصر ولبنان مما يعني أن جهود مكافحة الفساد تراجعت في هذه الدول وهي دول تشهد ظروف اقتصادية وسياسية صعبة خاصة لبنان الذي يعاني من الإفلاس. إجمالا فإن المعدل العربي على مؤشر مدركات الفساد ظل ثابا بين سنتي 2020 و2019 بمتوسط 34 درجة مما يؤكد أن الجهود العربية لمكافحة الفساد إجمالا لازالت غير كافية وغير فعالة رغم تباينها من دولة إلى دولة عربية أخرى. كما هو موضح في الجدول 1.

الجدول 1: مؤشر مدركات الفساد للدول العربية بين عامي 2019 و 2020

مؤشر مدركات الفساد 2019 (درجة)	الدولة	مؤشر مدركات الفساد 2020 (درجة)
71	الإمارات	71
62	قطر	63
52	عمان	54
53	السعودية	53
48	الأردن	49
43	تونس	44
42	البحرين	42
40	الكويت	42
41	المغرب	40
35	الجزائر	36
35	مصر	33
28	موريتانيا	29
30	جيبوتي	27
28	لبنان	25
25	جزر القمر	21
20	العراق	21
18	ليبيا	17
16	السودان	16

15	اليمن	15
14	سوريا	13
12	الصومال	9
34	إجمالي الدول العربية	34

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات منظمة الشفافية الدولية،
https://www.transparency.org/en/cpi/2020/index/nzl
consulté le 17/03/2021

4.4 مؤشر مدركات الفساد في الدول العربية للفترة 2012-2020:

انطلاقا من مؤشر مدركات الفساد لسنة 2020 يتبين أداء الدول العربية وجهودها في مكافحة الفساد متباينة تبعا للظروف السياسية والإمكانات المالية والاقتصادية لكل دولة ومع ذلك فإن المنطقة العربية إجمالا تعاني من تفشي الفساد وجهودها في مكافحة الفساد لازالت غير فعالة بدليل أن مؤشر مدركات الفساد لم يتغير منذ سنة 2018 بمعدل 34 درجة وبالمقارنة مع سنة 2012 نلاحظ تراجع مؤشر مدركات الفساد للدول العربية حيث تراجع من 36 درجة في سنة 2012 إلى 34 درجة سنة 2020 كما هو موضح في الشكل 3 ويرجع ذلك للتوترات السياسية غير المستقرة التي مرت بها البلاد العربية في السنوات العشرة الأخيرة وما نجم عنه انتشار كبير للفساد السياسي وبالتالي غياب للحريات واستقلالية مؤسسات الدولة وتعطيل للقوانين. وتبين ذلك جليا من الدول العربية التي احتلت المراتب الأخيرة على مؤشر مدركات الفساد سنة 2020 حيث نجدها تعاني من الفساد السياسي وغياب دولة القانون وتشهد توترات أمنية خطيرة.

الشكل 3: تطور مؤشر مدركات الفساد في الدول العربية للفترة 2012-2020

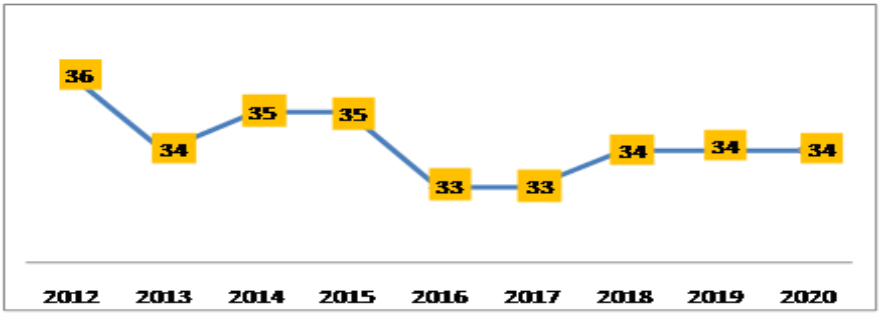

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات منظمة الشفافية الدولية،
https://www.transparency.org/research/cpi/overview, (consulté le 28/04/2021)

5. خاتمة:

مما لاشك فيه أن الفساد الاقتصادي ظاهرة متفشية في الدول العربية وانعكاساتها خطيرة على كافة القطاعات. فكل البيانات والتقارير الدولية والوطنية واستطلاعات الرأي تشير إلى تفشي الفساد بشكل كبير في المنطقة العربية وهو ما يمثل أكبر عائق في وجه التنمية، وما حصول الدول العربية على رصيد أقل من 50 وبمتوسط 34 درجة فقط على مؤشر مدركات الفساد خلال السنوات الثلاث الماضية دليل على وصول حجم الفساد إلى مستويات خطيرة مع تباينها من دولة إلى دولة عربية أخرى طبعا، وهذا يثبت أن الجهود العربية لمكافحة الفساد الاقتصادي غير فعالة حتى الآن. كما أظهرت النتائج أن الفساد الاقتصادي في الدول العربية يزداد بازدياد حالة الفوضى الأمنية وغياب الاستقرار السياسي التي تعاني منه الكثير من الدول العربية حيث وجدنا 5 دول عربية كانت ضمن المراتب العشر الأخيرة على مؤشر مدركات الفساد سنة 2020، مما يدل على أن الفساد الاقتصادي في الدول العربية له ارتباطات بالواقع السياسي وهذا دليل على أن الاستقرار السياسي والأمني عامل مهم لمكافحة الفساد.

إن وصول حجم الفساد في الدول العربية إلى مستويات عالية وخطيرة له امتدادات سياسية. فالاستبداد السياسي وغياب النزاهة السياسية وغياب المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وعدم استقلالية مؤسسات الدولة كلها أسباب تدعم الفساد الاقتصادي. وما وقوع الاحتجاجات والثورات في بعض الدول العربية في العشر السنوات الأخيرة إلا دليل على أن الإصلاح الاقتصادي يتطلب إصلاحا سياسيا جديا في الدولة. ومن خلال الفرضيات المقترحة توصلنا إلى النتائج التالية:

- تباين الجهد العربي في مكافحة الفساد من دولة عربية لأخرى حيث وجدنا دول تحتل مراكز مقبولة على مؤشر مدركات الفساد مثل الإمارات وقطر مقابل دول عربية أخرى تحتل المراتب الأخيرة عالميا في مكافحة الفساد مثل الصومال وسوريا.
- الاتفاقات الإقليمية والدولية في مكافحة الفساد ساهمت في إجبار وحث الدول العربية على الالتزام بمبدأ مكافحة الفساد لكنها غير كافية وفعالة في ظل تفشي الفساد السياسي.

- ينتشر الفساد الاقتصادي أكثر في الدول العربية التي تعاني من توترات أمنية وفساد سياسي مقارنة بالدولة العربية المستقرة أمنيا وسياسيا مما يعني أن مكافحة الفساد الاقتصادي يتطلب أولا مكافحة الفساد السياسي.
- ثبات مؤشر مدركات الفساد للدول العربية تقريبا خلال السنوات العشر الماضية يدل على أن الجهود العربية في مكافحة الفساد غير فعالة والإجراءات التي اتخذتها غير كافية.

وبناء على ما تقدم نقترح ما يلي:

- إن وجود الإرادة السياسية الحقيقية في الإصلاح السياسي من خلال صيانة الحريات وضمان المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار واستقلالية مؤسسات الدولة وتطبيق القانون والعدالة على الجميع تمثل الخطوة الأولى لمكافحة الفساد الاقتصادي في الدول العربية.
- تفعيل ودعم نظام الرقابة والمحاسبة ماليا وبشريا.
- استقلالية القضاء وضمان حرية الصحافة.
- وضع قوانين رادعة وصارمة لمحاسبة المتورطين في قضايا الفساد والتشهير بهم.
- توظيف أصحاب الكفاءة في تولي المناصب الإدارية العليا للدولة والابتعاد عن المحسوبية.
- تفعيل عمل مؤسسات المجتمع المدني في التربية والتوعية بأخطار الفساد بمختلف أشكاله.
- زيادة الأجور وتحسين مستوى معيشة المواطن خاصة في القطاعات الحساسة مثل القضاء، البنوك، الجمارك، الموانئ تساهم في مكافحة الفساد الاقتصادي.

5. قائمة المراجع :

– المؤلفات :

- جمال الدين، حمودي مصطفى، (2018)، أثر الفساد الإداري والمالي على البناء التنموي– العراق نموذجا، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة.
- التتير، سمير، (2009)، الفقر والفساد في العالم العربي، دار الساقي، الطبعة الأولى، بيروت.

- فاروق، عبد الخالق، (2011)، اقتصاديات الفساد في مصر: كيف جرى إفساد مصر والمصريين (1974–2010)، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى القاهرة.
- طالب، علاء فرحان والعامري، علي حسين حميدين، (2014)، إستراتيجية محاربة الفساد الإداري والمالي– مدخل تكاملي–، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- عبدو، محمد جمعة، (2019)، الفساد، أسبابه وظواهره وأثاره، الوقاية منه، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا.
- دغمش، محمد سامر، (2018)، إستراتيجيات مواجهة الفساد المالي والإداري والمواجهة الجنائية والآثار المترتبة على الفساد المالي –دراسة مقارنة–، مركز الدراسات العربية، الطبعة الأولى، مصر.
- قبو، ياسر محمد سعيد، (2018)، الحماية الجنائية للمال العام وأسباب الفساد وسبل المكافحة والعلاج : دراسة تطبيقية، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، القاهرة.

-المقالات:

- شعلان ثروة محمد، (2019)، متغيرات المالية العامة والمتغيرات الاقتصادية ومؤشر مدركات الفساد مدخل تقييمي إحصائي بالتطبيق على الدول العربية، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد 7 العدد (3)، 325–334.
- كنعان نواف سالم، (2008)، الفساد الإداري المالي أسبابه، أثاره، وسائل مكافحته، مجلة الشريعة والقانون، العدد (33)، 83–145.
- الجمل هشام مصطفى محمد سالم، (2015)، الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي، مجلة الشريعة والقانون بطنطا، المجلد 30 العدد (2)، 619–526.

-مواقع الانترنيت :

- transparencey internationa, https://www.transparency.org/en/cpi/2020/index/nzl, (consulté le 20/04/2021).

- transparencey international, corruption perception index 2020, https://images.transparencycdn.org/images/CPI2020_Report_EN_0802-WEB-1_2021-02-08-103053.pdf, (consulté le 08/04/2021).
- الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، http://www.arabacinet.org/index.php/ar/ , / Consulté le (10/03/2021)
- الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، http://www.arabacinet.org/files/acinet-booklet-09e.pdf, Consulté le (15/03/2021)
- المنظمة العربية لمكافحة الفساد، http://arabanticorruption.org/article/23941/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9, Consulté le (20/03/2021)
- جامعة الدول العربية، http://www.lasportal.org/ar/Pages/default.aspx, Consulté le (08/03/2021)
- منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، (2014)، مكافحة الفساد : أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، https://constitutionnet.org/sites/default/files/combating_corruption_-_arabic.pdf, consulté le (05/04/2021)
- وسيم حرب. (2010). قراءة موجزة حول جهود وأجهزة مكافحة الفساد في الدول العربية. من المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، https://www.arabruleoflaw.org/Files/PDF2010/China_IAACA_DrHarbSpeech_Ar.pdf, consulté le (15/04/2021)